

الملف

عصام شلهوب

رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين؛
كفاية صناعية واستعادة ثقة المستهلك

صدقت ويلات المفكر جبران خليل جبران عندما قال قبل اكثر من مئة عام "ويل لامة تلبس مما لا تنسج، وتأكل مما لا تزرع، وتشرب مما لا تعصر". لبنان يعيش هذه الويلات اليوم، بعدما استبدلت قدرات قطاعاته المنتجة بما تصنعه معامل الخارج، وبعدها فرط اولياء السياسة بالثروات البشرية

هذه الويلات، لم تثبط القطاعات الانتاجية في لبنان، بل شكلت تحديا لها لتثبت وجودها ودورها في ضمان الماكل والمشرب والملبس، بعدما تقطعت سبل تأمينها من الخارج، وساهمت تاليا في انقاذ معيشة اللبناني. هل سبرد اولياء السياسة الجميل لهذه القطاعات، وتحديدًا الصناعة، فيولونها الاهتمام والرعاية يحوّل لبنان الى بلد منتج مما يؤمن له الاستدامة في النمو وخلق فرص عمل للبنانيين الذين تزايدت هجرتهم بحثًا عن ارزاقهم في بلاد العالم؟

رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي الجميل عبّر عن هذه الامال لـ"الامن العام"، مشيرًا الى "عوامل ثلاثة اكدت مكانة الصناعة في الفترة الاخيرة، فهي برهنت اولًا عن كفاية عالية، ونالت ثانيا ثقة المستهلك المحلي، وتمثل العامل الثالث في التوجه نحو الاعتماد على القطاعات الانتاجية".

■ كيف تصف الوضع الصناعي اليوم في ظل الازمات التي يمر فيها لبنان اقتصاديا وماليا وسياسيا فضلا عن جائحة كورونا؟

□ القطاع الصناعي على مفترق طرق اليوم، علما انه كان يملك في الماضي طاقات كبيرة وفرصا ضائعة. نحن ندافع عن القطاع نظرا الى تمكنه من خلق فرص عمل ونقوم بتحفيز كل القطاعات الاقتصادية، من زراعية ومصرفية وتجارية. لا نطالب باكثر من فرص ممكنة والمعاملة بالمثل تجاه الدول الاخرى، لكن عدم اكتراث من هو مسؤول اوصلنا الى مرحلة الانفجار منذ سنة ونصف سنة. ما كان يحصل في الماضي لم يكن في استطاعة اي بلد تحمله. اما اليوم، فقد تغيرت الاوضاع نتيجة ما حصل ويحصل. للصناعة دور مختلف، وسيتوجه

المستهلك نحو الاعتماد على المنتج المحلي بعدما اكتشف قدرات الصناعة وجودتها، ولولا هذه الميزة لما تمكنا من التصدير الى البلدان الاكثر تطلبا مثل اوروبا واميركا. كما تحتل المنتجات الغذائية اللبنانية مكانة جيدة في تلك الاسواق، ناهيك بصناعة تقليدية نفخر بها، وصناعة الكترونية متطورة، والالات، وتجهيز المصانع، عدا عن تصنيع الات صناعية حديثة ومتطورة، اخرها اجهزة التنفس الاصطناعي لغرف العناية الفائقة التي فرضت وجودها خلال جائحة كورونا، فلم يقتصر استهلاكها على لبنان بل صدرت الى الخارج.

■ تتحدث دائما عن قدرة الصناعة على النهوض الاقتصادي وعن انها على مفترق طرق، لماذا؟

□ عوامل ثلاثة اكدت مكانة الصناعة لاسيما في الفترة الاخيرة. فهي برهنت اولًا عن كفاية عالية، ونالت ثانيا ثقة المستهلك المحلي، وتمثل العامل الثالث في التوجه نحو الاعتماد على القطاعات الانتاجية. هذه العوامل تعطي الصناعة املا في تأدية دور اكبر في الاقتصاد الوطني. للحفاظ على قدرتنا، اطلقنا صرخة منذ كانون الثاني 2020 عن الحاجة الى مواد اولية، خصوصا ان حجم عمل الصناعة السنوي يقارب 13 مليار دولار، 10 مليارات منها للاستعمال المحلي و3 مليارات تصدر الى الخارج. لانتاج هذا الحجم من العمل، نحتاج الى استيراد مواد اولية بقيمة 3 مليارات دولار. علما ان الصناعة تؤمن اعادة ثمن المواد الاولية المستوردة عبر التصدير، وان قيمة المليارات العشرة الاخرى، اذا لم تنتج محليا ستستورد من الخارج. بعد جهد متواصل، تمت الموافقة على تحرير 100 مليون دولار من اموال الصناعيين الموجودة في المصارف لشراء المواد الاولية. لكن، على الرغم

من اهمية الموضوع تمت الموافقة على ملفات صناعية بقيمة 50 مليون دولار فقط، اذ ثمة تلوّك في اعطاء المطلوب.

■ ما هي قيمة الصادرات اليوم؟

□ الاحصاءات النهائية غير متوفرة، لكن تقدر قيمتها بنحو مليارين ونصف مليار سنويا. لعبت اجراءات كورونا التي اتخذتها الدولة دورا سلبيا، حيث اثرت مباشرة على بعض الصناعات المهمة. علما ان الانتاج خلال ازمة كورونا في العالم كان مصانا، لا بل شجعت الدول الصناعيين على الاستمرار في اعمالهم، اذ بقدر اهتمامها بالحفاظ على صحة المواطنين بقدر ما كانت مهتمة بتأمين مستلزمات معيشتهم.

■ هل اقلقت مصانع بسبب ذلك؟

□ لا املك احصاءات حول الموضوع. لكن لجأ عدد من الصناعيين الى فتح فروع لمصانعهم في الخارج من دون اقفال المركز الرئيسي في لبنان. لا يمكن اغلاق المصانع في فترات الازمات وخصوصا الصحية، كما لا يمكن تأجيل التزامات الصناعة عبر الاغلاق، فهناك مواعيد تسليم يجب التزامها مهما كان السبب. لقد اثبت الصناعيون مرة اخرى انهم اصحاب مسؤولية ومتأبرة ومعانة، لا يعملون فقط من اجل المال. نأمل مستقبلا في اعطاء الصناعة الاولوية.

■ هل حافظت الصناعة على اسواقها الخارجية خصوصا العربية؟

□ الصناعي اللبناني لم يستثمر في صناعته فقط، بل حافظ على اسواقه الخارجية ايضا. لقد سعى الى ايجاد طرق متعددة لتصدير منتجاته بعد اقفال المعابر البرية، على الرغم من كل ما تكبده من اكلاف اضافية بهدف



رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي الجميل.

الحفاظ على تلك الاسواق. علما ان السلع اللبنانية تعرضت خلال الازمة لعمليات تزوير كبيرة من اسرائيل وتركيا وبعض الدول العربية، عبر وضع علامات تمثل الارزة اللبنانية، لايهام المستهلكين الاجانب والعرب بانها لبنانية. المحاربة كانت من الجميع، لذا نأمل في ان يأتي الحل متكاملا.

■ كيف تواجهون السلع الاغراقية التي تنافس المنتج المحلي؟

□ الصناعة تعاني اليوم من الاغراق وتقلبات اسعار الدولار، وهذا يؤذي العلاقات التجارية ويعرقل عملية البيع بالتجزئة، علما ان سعر الصناعي محدد.

■ ما هي اسس تسعير السلع المنتجة محليا؟

□ اسعار المواد الاولية اساسية في عملية التسعير، فهي لا تتعدى تكلفة بعض المواد 10% من قيمة السلعة المنتجة، في حين تصل تكلفة مواد اولية اخرى الى 60% في عملية حسابية وسطية باحتساب تكلفة السلعة من المواد الاولية بـ 40%، والتي يفترض تسعيرها وفق دولار السوق. لذلك تبقى اسعار السلع المحلية اقل من تلك المستوردة.

□ نحن على مفترق طرق، لكننا ننظر الى المستقبل بأمل. انشاء معامل جديدة معقد اليوم لارتباط استيراد الالات الصناعية للتجهيز بسعر الدولار الطازج، وهذا امر غير ممكن. هناك مبادرات فردية ساهمت نوعا ما في تفعيل القطاع.

■ اين اصبح صندوق دعم الصناعيين؟

□ "سيدر اوكسجين فاند" مبادرة كانت الحل المرتب للقطاع الصناعي لتلبية حاجاته وخصوصا للمعامل التي لا تصدر الى الخارج، لأن المصانع المصدرة يمكنها الحصول على الدولار الطازج. البرنامج الذي اعلنته وزارة الصناعة لا يعتبر دعما، بل يسمح للصناعي بتحويل امواله لاستيراد المواد الاولية.

■ الى اي مدى يمكن الصناعة تحقيق نمو معين في الوضع الحالي؟

□ يمكنها تحقيق النمو في شكل مؤكّد نظرا الى قدراتها. في العام 2011 بلغت قيمة الصادرات نحو 4,206 مليارات دولار لتتخفّف الى 2,7 مليار دولار عام 2019 والى 1,5 مليار. هذا يعني ان القطاع تمكن من الانتاج والتصدير على الرغم من المعاناة التي يعيشها. المطلوب اتخاذ القرار المناسب وفي امكاننا تنفيذ المبادرات للتصدير بشكل كبير. طرحنا رؤية متكاملة من 6 بنود، اكدنا خلالها ان في امكان الصناعة خفض الدين العام، وحصر النفقات من دون خنق المواطن عبر رفع الناتج الوطني. المطلوب حاليا الدفع بزيادة صادراتنا الى 4 مليارات دولار تساعد في زيادة الناتج المحلي بقيمة مليار دولار، كما يمكن زيادة الاستثمار في القطاع لأن كل وظيفة في القطاع الصناعي تعني ان كل عامل او موظف يمكنه خلق نحو 50 الف دولار مبيعات، اي كلما تراجع العجز التجاري بقيمة مليار دولار، تم خلق 64 الف فرصة عمل. ان تخفيف الاستيراد بقيمة 5 مليارات دولار يوفر فرص عمل كثيرة جدا، مما يساهم في زيادة الصادرات. الدين العام زاد 15 مليار دولار بين عامي 2015 و2019. فلو اعطيت الصناعة 200 مليون دولار لتمكنت من خلق فرص العمل وزادت من صادراتها. قصر النظر عند بعض المسؤولين اوصلنا الى ما نحن عليه.

■ لكن اسعار السلع المحلية ليست في متناول قدرة المواطن على شرائها، وتسعر وفق دولار السوق السوداء، ما هي الاسباب؟

□ المشكلة تكمن في قدرة المواطن الشرائية التي تدنت بشكل كبير. الحل المتكامل للواقع الذي نعيشه هو السبيل الوحيد للخلاص، وذلك عبر وقف النزف وتفعيل القطاعات وتصحيح الرواتب. المجتمع بكل مكوناته يعاني، فيما المؤسسات غير قادرة على التصرف وزيادة الاجور، والناس تشكو من تدني مداخيلها.

■ ما هي نسبة استقطاب السلع المحلية لرغبة المستهلك للاعتماد عليها وشراؤها؟

□ لا املك احصاءات دقيقة. من يراقب السوق يتبين له ان الاستيراد العشوائي للسلع انخفض في شكل كبير، وتمكنت الصناعة من تلبية حاجات متنوعة للمستهلك. اؤكد قدرة الصناعة المحلية على تأمين حاجة السوق من مختلف السلع وتصدير الفائض، وبقدرة تتراوح بين 3 مليارات دولار و5 مليارات سنويا، ما يخفف عجز الميزان التجاري الذي لامس 20 مليار دولار عام 2019.

■ هذا الواقع يمكن ان يحفز الصناعة لتغطية الحاجة وانشاء صناعات اضافية؟